ISSN 0302 - 8844

آداب

العدد ٣٠

مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم

يونيو ٢٠١٣

آداب
مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم
Adab
Journal of Faculty of Arts. University of Khartoum

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية **الآداب** – جامعة الخرطوم

العدد ٣٠. يونيو ٢٠١٣م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

د. قمر الدولة عباس البوني

سكرتير التحرير

د. أزهري مصطفى صادق

أعضاء هيئة التحرير

د. سلمى عمر السيد عمر

د. عمر أحمد عمر

د. عفاف محمد الحسن

أ. آمال عبد الماجد محمد

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب ٣٢١

أو ترسل على البريد الإلكتروني: adabsudan@gmail.com

الطابعون: مطبعة جامعة الخرطوم

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يونيو وديسمبر من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.

٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.

٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني adabsudan@gmail.com

٤. يراعى في البحث أن يتراوح حجمه بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ كلمة ، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة ، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث ، والجامعة أو المؤسسة الاكاديمية وعنوان البريد والبريد الالكتروني.

٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى ، على **ألا** يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين ، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد ، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر الهوامش أو المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث ، بحيث يسهل الإحالة إليه بالرقم المشار اليه داخل البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث المكتوب بلغة أجنبية كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (Adams. 2000. 14).

٧. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.

٨. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على البحوث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.

بين الترجمة والتعريب

د. بابكر علي ديومة

قسم اللغة الفرنسية

كلية اللغات والترجمة - جامعة الملك سعود

مستخلص:

تطرق الكثير من الباحثين لموضوع النقل والتعريب، بيد أن جل الدراسات تمحورت حول التطور التاريخي للتعريب، مغفلة واقعه المعاصر وما يواجهه من صعاب. يسعى هذا البحث لتناول الموضوع من زاوية مغايرة تنطلق من تعريف المفهوم ذاته، واختلاف الرؤى حوله، إذ إن هنالك من يؤيد حركة التعريب، كما يوجد من لا يؤمن بجدواها، فما هي حجج كل فريق يا ترى؟ يواجه التعريب مصاعب جمة، وبخاصة في زمن عولمة تشابكت فيها مصالح الأمم، ما يستدعي مقدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات العلمية التي تميز عالم اليوم، فما هي الوسائل التي يتوجب على العربية اعتمادها لبلوغ هذا الهدف؟ ذلك ما نصبو للتطرق إليه في هذه الدراسة.

مقدمة:

اللغة، إضافة لكونها وسيلة تواصل بين الأفراد، فإنها تعبر عن ذاكرة الجماعة، لذا كان الارتباط باللغة الأم والسعي لانتشارها والعمل على حيويتها حلماً للناطقين بها. ينطبق ذلك بطبيعة الحال على ذوي اللسان العربي الذين عملوا منذ أقدم العصور، وما فتئوا يجتهدون في إثراء لغتهم والسعي لتكبير ذخيرتها بالقدر الذي يمكنّهم من ذيوع حضارتهم، وتلبية حاجاتهم في التواصل. ليس في نيتنا في هذا البحث متابعة حركتي النقل والتعريب تاريخياً، ورصد ما بذل الأسلاف من جهد في هذا المجال، بسبب أن حبراً كثيراً سال في هذا الموضوع. سنتوخى،إذن، أن تكون الدراسة عملية ليس في تبيان الفروق الجوهرية بين مفهومي الترجمة والتعريب فحسب، وإنما في الكيفية التي ستمكنّ التعريب من مجابهة القضية الكبرى التي تواجهه اليوم، ألا وهي مقدرته على استنباط مصطلحات من صلب اللغة العربية تحل محل المصطلح الأجنبي، أو تحد من استخدامه على أقل تقدير.

ولئن كانت الضرورات المعيشية تحتم عملية التعريب، فإن هذه الضرورات أصبحت اليوم أكثر إلحاحا في عالم تشابكت فيه المصالح ويشهد انفجاراً معرفياً غير مسبوق، ما يحتم الأخذ والعطاء والتداخل بين اللغات.

بيد أن الحاجة للتعريب لا تقتصر على إيجاد مسميات عربية للمنتج الصناعي الأجنبي فحسب، وإنما تشمل كذلك، وبنفس القدرمن الأهمية، القدرة على نقل الموروث الثقافي العربي للأمم الأخرى، والتعرف على موروث تلك الأمم في وقت يتسم بالتوتر، إن لم نقل التصادم، بين الحضارات. وإذا كان الجميع يتحدث الآن عن إشكالية نقل المصطلح العلمي التقني للعربية، أي نقل مسميات الملموس، فينبغي الالتفات كذلك لنقل المحسوس من فكر وأدب وثقافة، إذ من شأن ذلك تخفيف ما أشرنا إليه من توتر ذي بعد ثقافي والعمل على توسيع دائرة اهتمامات القارىء العربي، مع ما سيصاحب ذلك

من غبطة ستغمره عند الاطلاع على المخزون الحضاري للآخر. ذلك ما عناه إبراهيم خورشيد بالقول:

"إن أية أمة تترجم للضرورة التي تبعث على الترجمة من الدين، أو الحاجة من العلاج، أو حاجة من التقدم الصناعي، أو حاجة كشف المجهول، كما تترجم للمتعة الروحية التي تشيع البهجة في النفس حين تقرأ أثراً من آثار غيرها."[1]

تتكون هذه الدراسة من أربعة محاور، يتناول أولها الفروق الجوهرية بين مفهومي الترجمة والتعريب، لاسيما وأن خلطاً بينهما يبدو جلياً في أذهان الكثير من الدارسين، بل وفي تناول بعض الباحثين أحيانا. يتعرض المحور الثاني لآراء أنصار التعريب وحجج معارضيه. يتناول المحور الثالث المصاعب الفعلية التي تجابه حركة التعريب وصناعة المصطلح حاليا. أما في المحور الأخير، فسنعرض لجملة من الحلول المقترحة للتغلب على تلك الصعاب.

تعريف التعريب:

يعرفه البعض على أنه عملية نقل صوتي لكلمة أجنبية تصبح عقب نقلها دخيلة على اللغة العربية. ولا يرى هؤلاء حرجاً في اقتراض العربية لكلمات من لغات أخرى، لاسيما في مجالي العلوم والتقنية وحين تكون هناك ضرورة، ذلك لأن:

"اقتباس العربية عند الضرورة، ألفاظاً أجنبية، لا يضيرها بل يغنيها ويحل المشكلات التي تعترض سبيل تعريب العلم والتعليم"[2]

بيد أن الدعوة لمثل هذا الاقتراض تحكمها ضوابط حددها الباحث أعلاه بالقول:

"شريطة أن يتم هذا الاقتباس برؤية وأناة ويعتمد فيه على الذوق السليم ويراعى فيه بناء اللفظة الغريبة على وزن مألوف من أوزان العربية" [3]

تعطي جل الدراسات التي تناولت التعريب لفظة (تلفون)، كمثال على الكلمات الدخيلة على العربية، إذ نقلت الكلمة بنفس جرسها في الإنكليزية (telephone)، أو في الفرنسية (téléphone)، على الرغم من أن أي من تلك الدراسات لم تشر للذوق الذي روعي في اختيارها، ولا على أي وزن مألوف من أوزان العربية بنيت.

وعلى النقيض من الرأي السابق، تعرّف طائفة أخرى التعريب على أنه عدم الالتزام التام باللفظة الأجنبية، وإنما العمل علي تغييرها لفظياً ومن حيث المعنى. حينها تتحول اللفظة من دخيلة إلى معربة بالتعريب.

ومهما يكن من أمر، فالتعبيران: (الذوق السليم) و (وزن مألوف من أوزان العربية) اللذان وردا في الاقتباس السابق، يتفقان مع رؤية من يعرّف التعريب على أنه الصياغة السلسة لترجمة النص الأجنبي، صياغة تراعي فنون وأساليب الكتابة في العربية وتستعين بآلياتها من بلاغة ومحسنات بديعية، حتى ليخيل لقارىء الترجمة أنه إنما يطلّع على نص كتب بالعربية أصلاً.

تساؤل آخر يطرح نفسه في هذا المجال: ألا يخاطر المترجم، بلجوئه إلى الصياغة الفخمة المنمقة بالعربية في سبيل أن يبدو النص وكأنه عربي المنشأ، ألا يخاطر بخيانة النص المترجم وتجاهل أساليب التعبير السائدة في اللغة المصدر؟ ألن يصرفه البحث عن الصيغ الجمالية في العربية عن إغفال معاني النص المراد ترجمته؟ ثم أليس لكل لغة، بحكم تركيبتها الثقافية والبيئية والاجتماعية، نقول أليس لها محسناتها اللفظية وصيغها البلاغية وطرائقها المميزة في التعبير؟ وهل يمكن إخضاع كل ذلك وتطويعه لواقع عربي يختلف من حيث البنية الفكرية والموروث الثقافي؟

إن مسألة الصياغة المنمقة في اللغة الهدف تقودنا إلى إشكالية ما تزال موضع بحث وخلاف بين المهتمين بمجال الترجمة. صحيح أنهم يتفقون جميعاً على أن الصياغة السلسة الواضحة في اللغة الهدف أمر جوهري في عملية الترجمة. لكن، إذا كان أنصار النظرية التفسيرية مثل دينكا سلسكوفيتش (Danica Seleskovitsh) يعطون

المترجم قدراً من الحرية في صياغة ما فهم من النص باللغة المصدر إلى اللغة الهدف، فإن أنصار الترجمة الحرفية، كبيتر نيومارك (Peter Newmark) يضنون عليه بمثل تلك الحرية، إذ يطالبونه باحترام النص سواء من حيث الأفكار، أو من حيث كيفية نقلها إلى اللغة الهدف، كيفية يريدونها متوائمة ومخلصة لأسلوب كاتب النص الأصلي.

يرى آخرون أن الترجمة تعني نقل حضارات وثقافات الأمم الأخرى إلى العربية، ونقل موروث هذه الأخيرة إلى الغير، في حين يعرّفون التعريب على أنه العمل على إيجاد مقابلات في العربية للمصطلحات العلمية والتقنية في اللغات الأخرى، وهو ما ذهب إليه أ. د. عبد الله الحميدان بقوله:

"الترجمة هي عملية توسط يقوم بها المترجم ما بين لغة وثقافة النص المصدر، وبين لغة وثقافة المتلقي أي لغة وثقافة النص المطلوب إنتاجه إلي النص الهدف"

وهناك من يفهم التعريب على أنه نقل أو وضع المصطلح، أي إيجاد المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي"[٤].

طائفة أخرى ترى أن التعريب أرفع شأناً، وأسمى مكانة من الترجمة كونه يسعى لجعل الثقافة العربية نداً لثقافات الأمم الأخرى بتنقيتها والعمل على ذيوعها، في حين تأتي الترجمة في المرتبة الثانية، إذ لا يتعدى دورها نقل المعارف المتعلقة بالحياة اليومية.

فئة ترى أن الترجمة من اللغات الأجنبية، لا تمثل سوى جانب واحد من مفهوم التعريب. إذ ينبغي أن يضطلع هذا الأخير بتمكين اللغة العربية، مستخدمة آليات نموها الذاتية من اشتقاق ونحت ومجاز، من الوفاء بالمتطلبات التعبيرية اللازمة لمتحدثيها، وبخاصة في مجال المصطلحات العلمية والتقنية.

تتباين الرؤى، إذن، في تعريف التعريب والدور الذي ينبغي أن يلعبه، تباين يلخصه الباحث السابق بالقول بأنه، أي التعريب:

يشير إلى تفسيرات متعددة، فهناك من يفهم التعريب على أنه استخدام اللغة العربية في كل مجالات الحياة وهذا مفهوم عام غير دقيق. وهناك من يفهم التعريب على أنه وضع سياسة لميادين استخدام اللغات الأجنبية وميادين استخدام اللغة الأم، ومن هنا وحسب هذا المفهوم فإن التعريب يعني بالتحديد تحديد الميادين التي لا بدّ من استخدام اللغات الأجنبية فيها كتعلم اللغات الأجنبية في مراكز وكليات اللغات الأجنبية في الجامعات مثلاً، واستخدام اللغة الأم في جميع الميادين الرسمية وغير الرسمية"[٥].

التعريب بين مؤيد ومعارض:

يرى مؤيدوه أنه يمثل الضمانة الرئيسة في الذود عن هوية الأمة والحفاظ على كينونتها والنأي بها عن التغريب الذي سينتج لا محالة بفعل الارتماء في أحضان اللغات والثقافات الأجنبية مع ما في ذلك من مخاطر ثقافية إذا ما علمنا أن المصطلح الأجنبي يعبر عن مجتمعات لها كينونتها الخاصة من حيث الفكر والتركيبة، وأنها لا تتوانى في نفث رؤاها الثقافية في المصطلح ما استطاعت لذلك سبيلا. ومن الواضح غلبة البعد الوحدوي والانتماء القومي على خطاب دعاة التعريب،لأن:

"أهمية التعريب قومياً، يقول محمود إبراهيم، تأتي من أنه يوحد العرب في لغة الحوار الموحدة والمعروفة لديهم، أضف أن اللغة قادرة على إيجاد كيان عربي موحد يتمتع بمركزية عربية قوية"[٦]

يضيفون، أي مؤيدو التعريب، أن الطالب يظل محتاراً بين استخدام لغته الأم، واللجوء في ذات الوقت لاستعمال بعض مفردات لغة أجنبية، الأمر الذي يعرضه للتمزق الفكري والشك في هويته والشعور بدونية لغته وعجزها عن نقل المعارف الحديثة، ما يرسخ في ذهنه الفكرة الشائعة من أن العربية لا تصلح سوى لنظم الشعر. يتوقف حينذاك إبداعه، ويقل عطاؤه في تطوير لغته الأم، مستسلماً لاستخدام ما أنتجه الغير.

يوردون كذلك نقطة جوهرية أخرى تتلخص في أن ما يشهده عالم اليوم من تداخل بفعل العولمة، يستوجب أن تظل العربية لغة حية، منفتحة، فاعلة، تأخذ وتعطي،

تؤثر وتتأثر، الشيء الذي لا يتأتى سوى بالتعريب. ويؤكدون أن الجهود التي قام بها الأسلاف، أو ما يضطلع به المعاصرون لا تعني الدعوة لقطع الوشائج بين العربية واللغات الأخرى. إذ ينبغي أن تكون اللغة منفتحة على حضارات غيرها. من هنا تأتي دعوتهم للترجمة من العربية وإليها لما في ذلك من منافع تعم الجميع، لاسيما وأن مثل هذه الترجمة تغطي مجالات حيوية متنوعة، كالاقتصاد، السياسة، العلم، التقنية والتراث.

يتهم أنصار التعريب معارضيه الذين ينكرون على العربية القدرة على استيعاب العلوم الحديثة، وبالتالي إمكانية إيجاد المقابلات للتعبير عنها، يتهمونهم بالانبهار بحضارة الغير، بل يذهبون أبعد من ذلك فيرمونهم بالكسل لتهيبهم ولوج معركة يرونها قومية، ويصفونهم بجهل الإمكانات الهائلة الكامنة في العربية والكفيلة بإنتاج المقابل العربي لما يستخدم من مصطلح أجنبي. ويرون، أي مؤيدو التعريب، أن عوامل عدة قد تضافرت لترسيخ فكرة أن اللغة لا تصلح سوى لنظم الشعر لدى البعض، منها: أسباب تاريخية كخضوع جل البلاد العربية، ولردح طويل من الوقت، لهيمنة الدولة العثمانية التي احتضنت اللغة التركية لتجعل منها لغة للعلم، في حين عمدت إلى تهميش وإضعاف العربية، فعهدت بتدريسها لأساتذة أتراك يجهلون الكثير من قواعدها، ما اضطرهم لتدريسها باللغة التركية. أعقب ذلك حقبة الاحتلال الأجنبي، حيث سعى المستعمر لإقصاء اللغة العربية درءاً لنشوء حس قومي عربي موحد يقوض أركان حكمه. ثم لأنه، أي المستعمر وبخاصة الفرنسي، اجتهد في زرع لسانه في البقاع التي احتلها كوسيلة للهيمنة على تفكير الشعوب المستعمرة وبالتالي على عقولها. وتنتهج الثورة المعلوماتية الحديثة ذات النهج، باعتبار أن كل وسائطها أجنبية المنشأ، وأن البرامج ذائعة الانتشار هي في الغالب الأعم مواد غير بريئة تمت صياغتها بلغات أجنبية قبل نقلها للعربية بكيفية تحمل بصمات المجتمعات التي تصدرها.

أما المعارضون فيرون ألا جدوى من التعريب إن لم يتم التغلب أولاً على القضية الجوهرية والمتمثلة في إيجاد حل ناجع لإشكالية صناعة المصطلح العلمي. يدفعون أيضاً بحجج أخرى منها: أن تعريب المناهج الدراسية سيؤدي لا محالة لإضعاف التعليم، كما سيشكل عقبة أمام من سيذهب لإكمال دراسته بالخارج، مهد العلوم، وهو لا يتقن لغة البلاد التي سيتوجه إليها، كما يشككون في مقدرة من يتلقى تعليمه بلغة أجنبية في توصيل المعلومة للطالب العربي بالشكل المأمول، إن استخدم العربية في التدريس. لخص معارضو التعريب موقفهم وضمنوه في التقرير الختامي لمؤتمر التعريب السابع، وجاء فيها أن:

"قلة المراجع العربية وقلة المصطلحات والمعاجم وضعف هيئة التدريس وقلة إيمانهم بالتدريس باللغة العربية الفصيحة يؤثر سلباً على الطالب فتصبح قضية التعريب إليه مشكلة بحاجة إلى حل، فالطالب الجامعي في المجالات العلمية يتلقى تعليمه بالأجنبية فتصبح هي لغة الحوار والتفكير والبحث بالنسبة إليه، وهذا يؤثر على المجتمع بصفة عامة، إذ يجد صعوبة في الموازنة بين لغة الحياة اليومية (المجتمع) ولغة العلم (الأجنبية)"[٧]

المصاعب التي تواجه حركة التعريب اليوم:

لعل الخلل المنهجي الذي يعاني منه القاموس العربي يشكل أولى هذه الصعاب، إذ ما فتئت المعاجم تهتم بالقديم، مغفلة ما استجد من مفردات، وبخاصة في المجال العلمي. تعتمد هذه القواميس على النقل المسطري، حتى ليخيل لمراجعها أنها قاموس واحد، على الرغم من تعددها واختلاف مسمياتها. ثم أنها لا تورد كافة دلالات المفردة، وما تعرّض له استخدامها من تطور. يؤخذ عليها كذلك التبسيط المخل وعدم الدقة. يتجلى تبسيطها، على سبيل المثال، عند تعرضها لذكر شجرة ما. ومعلوم أن هناك آلاف الفصائل من الأشجار لكل منها خصائصها المميزة، والفائدة المرجوة منها، والظروف المناخية الملائمة لنموها. بيد أن القاموس يصفها بـ"شجرة"، حتى لكأنه لا

توجد سوى شجرة واحدة في الكون. أما عدم دقتها، فيتلخص في اختصارها لأجناس مختلفة في بوتقة واحدة. فالشجرة التي أتينا على ذكرها هي، وفقاً لبعض المعاجم"من النبات ما قام على ساق"[٨]، أما الطير فهو"ما يطير"[٩]. الذباب يطير، فهل هو يا ترى من فصيلة الطير؟ خلاصة القول أن القاموس العربي لم يفلح في التفرقة بين المفهوم اللغوي، والخاصية العلمية للمسميات.

من العقبات كذلك أن جل النخب التي يعوّل عليها في التعريب تلقت دراساتها بالخارج فترسخت في أذهانها مصطلحات بعينها يصعب عليها استبدالها بغيرها، وإن صدقت النوايا. أضف إلى ذلك أن غالبية هؤلاء يعانون من ضعف في اللغة العربية بحكم ابتعادهم عن ممارستها لأمد من الدهر. يؤدي ذلك بالضرورة إلى ضعف في مقدرتهم على الترجمة منها وإليها، لذا تراهم يفضلون استخدام مصطلحات ما تعلموا من لغات أجنبية، بدل المجازفة في البحث عن مقابلات عربية.

جاء تعريف المصطلح في"المعجم الوسيط"على أنه:

"اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته"[١٠]

ومعلوم أن المصطلح لا يتأتى من فراغ، إذ لا بد أن يحمل جزءاً، ولو ضئيلاً، من بصمات الموروث الاجتماعي للجماعة التي تنتجه، أو سمة من سمات المنتج الذي يعبر عنه. ولعل من العقبات التي تواجه التعريب اليوم هو كيفية وضع مصطلح يعبر عن موروث المجتمع العربي ويكون قابلاً للذيوع. ونعني بقابلية الذيوع هنا الانتشار والقبول لدى الجمهور. ولكي يتحقق هذا الانتشار لابدّ من أمرين اثنين: أولهما ضرورة ظهور المصطلح إلى حيز الوجود في الوقت المناسب، أي قبل أن يسبقه أخر يشغل الساحة ويجري على الألسن فيصعب اجتثاثه، وثانيهما خفة وبساطة المصطلح نفسه في عصر يتسم بالسرعة، ويميل إلى التعبير عن الفكرة بأقل قدر من الألفاظ .

أنيطت مهمة التعريب ووضع المصطلح، نظرياً، بمجامع اللغة العربية المؤلفة من نحويين ولغويين، تدعمها حصيلة ما يتوصل إليه المترجمون المتخصصون، ثم الاستعانة بوسائل الإعلام في نشر ما يتفق عليه. ولئن شغلت قضية المصطلح بال الباحثين في مجال التعريب، فلأن البلاد التي تتحدث اللغات الأجنبية تقدمت في مضمار التقنية وبرزت في مجال التصنيع، في حين أن البلاد العربية ما تزال تتلمس طريقها في هذين المجالين، وتستهلك ما ينتجه الغير ويقوم بتسميته.

أنشئت مجامع اللغة العربية، إذن، بهدف تنقية اللغة والعمل على نموها وتمددها، لاسيما في مجال المصطلح العلمي. بيد أنها لم تنجح في مهامها كما ينبغي. يعود ذلك لعدة عوامل منها: طبيعتها البيروقراطية التي يغلب عليها روتين أعاق حركة التواصل السريع بين مختلف المجامع، ما أثر سلباً على أدائها وعطائها وتبادل الخبرات مع بعضها بعضاً. وحتى عندما تفلح تلك المجامع في إيجاد مصطلح منطقي قد يلقى القبول، يظل حبيس المحاضر دون أن يجد طريقه للجمهور المستهدف بالمصطلح أصلا. كما أن النظرة الجهوية تغلب على أداء هذه المجامع، إذ إن كلاً منها يتشبث بما توصل إليه من مصطلحات، مدعياً الصواب، دامغاً غيره بالخطأ، ساعياً جهده لرواج ما توصل إليه هو دون غيره.

ولابد من الوقوف هنا عند نقطة نراها جوهرية، وهي أن إثارة قضية المصطلح في اللغة العربية لم تعد اليوم حكراً على الباحثين أو النخبة، وإنما أصبحت قضية ينخرط فيها الجمهور نفسه. إذ أضحى المواطن البسيط، وبغض النظر عن مستواه التعليمي، أضحى يتعامل مع المصطلح الأجنبي في حياته اليومية بسبب أنه سبق ما اقتُرح عليه من مقابل عربي، ولأنه لفظة بسيطة يسهل نطقها وتذكرها. إذ عندما يذهب أحدهم لمقابلة الطبيب ويكتب له هذا الأخير وصفة طبية تحتوي على مضادات حيوية، فمن النادر أن يستخدم المريض لفظة"مضادات حيوية"، وإنما تقفز إلى ذهنه مباشرة لفظة (آنتي بيوتك) (anti _ biotic). وكذلك الحال عند شراء معدات كهربائية،

أو الذهاب عند الفني لإصلاح محمول أو جهاز حاسوب أو آلة تصوير، فقطع غيار هذه الآلات جميعها ومستلزمات تشغيلها تحمل مسميات أجنبية مختصرة تعودت عليها الأذن، ورسخت في الذاكرة. لهذا، ينادي الباحثون في مجال المصطلح باعتماد أسهل الصيغ، بمعنى تفضيل الكلمة المفردة على اللفظة المركبة. إذ من السهل على المرء القول"سينما"، عوضاً عن"دار الصور المتحركة"و"كاميرا"بدلاً عن"آلة تصوير" و"إنترنت"في مقابل"الشبكة العنكبوتية". والأمثلة في هذا المجال كثيرة لا يحصيها العد .

ظهرت في الآونة الأخيرة آراء تنتقد الدور الذي تضطلع به المجامع اللغوية المنتشرة في البلاد العربية. ويرى من يبرر التحدث بالعامية، بوجه خاص، أن هذه المجامع بما تضم من لغويين ونحويين، إنما تقوم بتضييق الخناق على العامة، وتجعل الثقافة حكراً على النخب المتعلمة، وأن من حق متحدثي العربية تغيير مفردات ومعاني لغتهم، واستنباط مفردات ومصطلحات غير تلك التي تقول بها المجامع .

لا تنحصر المناداة بهذه الحرية عند مؤيدي استخدام العامية فقط، إنما تعدّتهم لتصل حتى لأنصار الفصحى. ذلك ما يعبر عنه الدكتور محمد حسن عبد العزيز حين كتب:

"الجمهور هو الذي يصنع لغته، وأنه في كثير من الأحوال ينجح في اتخاذ كلمات فصيحة أقصت عن الاستعمال كلمات أجنبية كان سلطانها متغلباً على أقلام الكاتبين.

وفي ساحة كرة القدم جد اللاعبون ومن إليهم من تلقاء أنفسهم بمعزل عن مجامع اللغة ومن غير فرض من أحد في تسمية ما يتصل بهذه اللعبة من ظواهرها وأدواتها بأسماء عربية فصاح تغلبت إلى شأو بعيد على مقابلاتها من الكلمات الأجنبية (...) فكلمة (الفوت بول) فازت عليها (كرة القدم) وكلمة (التيم) صرعتها كلمة (الفريق)"[11].

من العقبات أيضاً مسألة التداخل بين العامية والفصحى في الأقطار العربية، وحتى داخل حدود القطر الواحد. ويدل الواقع على انحسار استخدام العربية الفصحى، سوى في المناسبات الرسمية والإبداع الأدبي وبعض وسائل الإعلام، إذ أصبحت العامية تستخدم في شتى مناحي الحياة، حتى أنها أضحت تزاحم الفصحى في معاهد العلم، وهو ما يشير إليه إبراهيم الجندي بالقول:

"فالعامية أصبحت هي القاعدة بينما العربية مجرد استثناء. والعامية المحلية في كل دولة عربية هي المستخدمة في الشارع والإعلام ومراكز البحث العلمي، بل وفي أقسام اللغة العربية نفسها في الجامعات"(١٢).

معلوم أن العامية باتت تعبر عن جملة من المصطلحات الأجنبية، ما زاد الشقة بين الناطقين بالعربية، بحكم أن العامية تفرق ولا تجمع. وبالفعل، فقد أعاق استخدامها الاتفاق واعتماد لفظة واحدة تعبر عن شيء بذاته وفي عموم البلاد العربية. إن استخدام العامية لا يعيق مبدأ الاتفاق على المصطلح فحسب، وإنما يؤدي أحياناً لصعوبة في التفاهم بين من يتحدثون العربية أنفسهم. نعطي مثالاً لذلك لفظة"كوشة"، إذ تستخدم في السعودية للموضع المخصص لجلوس العروسين ليلة الزفاف. في السودان تحمل اللفظة ذات المعنى، إلا أنها تطلق في الأساس على موقع تجميع القمامة. أما في ليبيا، فتعني المخبز!

بيد أن مؤيدي التعريب يقللون من أهمية الغلبة المؤقتة للعامية على الفصحى، ويرون في تنامي الحس القومي وانتشار التعليم في أرجاء العالم العربي سببين لردم الهوة بين هذين الأسلوبين في التخاطب.

لا تخلو الفصحى ذاتها من الاختلافات الموجودة في ثنايا العامية، بسبب ثرائها بالمترادفات. تقوم كل بلاد عربية باستعمال إحدى هذه المترادفات التي قد تصح لغوياً، إلا أنها تعوق قضية الاتفاق على المصطلح الواحد. فالمتتبع للقنوات الفضائية العربية،

إحدى بل من أهم وسائل الإعلام المعوّل عليها في توحيد المصطلح وانتشاره، يرصد في بثها تباينات عديدة نعطي منها بعض الأمثلة:

وزارة الفلاحة	وزارة الزراعة
وزارة التكوين	وزارة التدريب
الجمعية التعاضدية	الجمعية التعاونية
حق النقض	الفيتو
الصحف اليومية	الإصدارات اليومية
الأسواق الحرة	متجر بدون مكس
شهر جنفييه	شهر يناير
القوانين	الأنظمة
المسئول	صاحب الصلاحية
المجتمع الدولي	الأسرة الدولية

وينبغي الإشارة هنا إلى أن اللغات الأجنبية، وبخاصة الانكليزية والفرنسية، لعبت دوراً مهماً في خلق مثل هذه الازدواجية في التعبير. ففي إنكلترا، على سبيل المثال، تطلق لفظة (training) على تدريب العمالة وتأهيلها، لذا نجد أن مقابل اللفظة بالعربية (تدريب) وجد رواجاً في البلاد التي خضعت للنفوذ البريطاني، في حين أن البلاد التي عاشت تحت الاحتلال الفرنسي انطلقت في استخدامها للفظة من المقابل الفرنسي (formation) (تكوين) .

هنالك تباين آخر في ثنايا الفصحى بسبب ما أصبح يعرف اليوم بـ"الثنائية اللغوية"، ولا نعني بـ"الثنائية"هنا استخدام لغتين مختلفتين، وإنما نشير إلى استخدام اللغة الواحدة، لكن بمستويات متفاوتة من حيث الفخامة والبساطة، وفقاً للمكانة الاجتماعية، الحالة المادية والمستوى التعليمي للمتحدث.

وثمة عامل آخر يؤثر على التعريب، ألا وهو الواقع الجيو- سياسي. فبلاد تتميز بوحدة وانسجام لغويين، لابد أن يختلف وضع التعريب فيها عن أخرى تضم أقليات لها لسان آخر، لأنه إن:

"كان التعريب في مصر مثلاً قضية لغوية تتصل بالمصطلح العلمي أو بالحياة اليومية، أو طريقة الاتصال بالحضارات الأخرى والانتفاع بثمارها في العلوم والفنون بالترجمة،

فإنه في الجزائر قضية تتصل بالمصير والهوية، وبالثقافة العربية التي ربما يعترض عليها من جزء كبير من السكان الذين يتحدثون بالبربرية." (١٣)

كما أن العالم العربي بشقيه، المشرق والمغرب، لا ينظر للتعريب بذات المنظار. فإذا كان التعريب في المشرق يسعى في المقام الأول لصياغة المصطلح المستمد من الأوزان العربية يستبدل به المصطلح الأجنبي، فلرصيفه في المغرب دور مزدوج، إذ إنه بالإضافة لاهتمامه بقضية تعريب المصطلح الأجنبي كما تدل على ذلك النشرات والدوريات التي تصدرها المراكز البحثية، وبخاصة في تونس ودولة المغرب، بيد أنه، أي المغرب العربي، يعطي الأولوية لإحلال اللغة العربية نفسها في المرافق التعليمية والإدارية مكان اللغة الأجنبية. ذلك أن الهجمة الثقافية عليه فاقت تلك التي تعرض لها المشرق .

بيد أن أنصار التعريب يقللون من أهمية اختلاف الرؤى والأولويات التي يوليها شطرا العالم العربي للتعريب، ذلك أنه:

"ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن أحد المفهومين لا يستبعد الآخر، فإن ثمة ترابط عضوي بينهما، فالتعريب بالمعنى الاصطلاحي في المشرق، هو ما يحتاج إليه المغرب عند تنفيذ خططه التعريبية"(١٤)

مقترحات للتغلب على ما يجابه التعريب من صعاب:

التعريب جد ممكن من منظور مؤيديه إن توفرت له الإرادة والعوامل الملائمة ومنها: غرس الروح العلمية في المناهج الدراسية وعند المتعلمين، مع الأخذ بأسباب التقنية في البلاد العربية، باعتبار أن من يضع المصطلح لهو من يكتشف ويصنع في المقام الأول. تعقب ذلك مرحلة استيعاب مخرجات تلك التقنية والتعبير عنها بمصطلحات عربية عن طريق تحديث المعاجم والإكثار من تنظيم الدورات التدريبية والتوسع في الإصدارات والنشرات العلمية، ثم العمل على تحفيز المترجمين الأكفاء ممن يجيدون العربية ويتقنون تخصصاتهم لترجمة المراجع العلمية، وتأهيل من يقوم بالتدريس وفقاً لذلك. وهو ما يعنيه أ.د. صالح بلعيد حين اقترح:

"إكساب العلوم الصبغة العلمية لا ترجمتها، أي تحويل المادة العلمية من مادة غريبة عن العقل العربي واللسان العربي والتداول اليومي إلى مادة قادرة على التمازج مع الفكر واللسان العربي وذلك من خلال تفاعل حقيقي وخصب بين المادة العلمية واللغة"[١٥] .

إن ما يساعد على نجاح المسعى الذي يدعو إليه الباحث السابق، لهو ثراء اللغة العربية وقابليتها لإيجاد المقابل العربي للفظة الأجنبية، وذلك عن طريق الاشتقاق والنحت والمجاز وأدوات الاستهلال والتوسط والإلحاق، إذ:

يقول الأمير مصطفى الشهابي "نمت اللغة العربية، بالاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. وهي الوسائل التي رجع العلماء والنقلة إليها عندما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام، سواء في العلوم الفقهية واللغوية، أو في علوم فارس واليونان والهند وغيرها من الأمم. وهذه الوسائل هي التي نتخذها في زمننا هذا لنقل العلوم الحديثة إلى لغتنا الضادية."[١٦]

وليس من غير المألوف لجوء لغة ما للاشتقاق والنحت والمجاز، فهي طرائق تلجأ إليها كافة اللغات. فاللغات الأوربية، كالفرنسية مثلاً، تطلق على أول حرف زيد

على الكلمة"الصدر" (préfixe)، وتطلق على ما زيد بين الحرفين"الحشو" (infixe)، في حين تطلق على الإضافة في آخر الحروف"التذييل" (suffixe). ولا يمكننا في هذه العجالة الخوض المسهب في كيفية الاستفادة من الاشتقاق والنحت والمجاز، فكتب النحو تزخر بذلك. بيد أنه قد يكون من الملائم تدعيم ما نقول بمثال واحد لكل باب. ففي الاشتقاق، وانطلاقاً من الفعل الثلاثي"سمع"، باستطاعتنا استخراج الاسم، اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، صيغة الأمر، صيغة المبالغة، وما إلى ذلك من استخدامات تستوجبها ضرورات التخاطب. لكن، يمكن أيضاً نقل المعنى الأصلي للفعل إلى معان علمية، كاستخراج اسم الآلة ووصف الأنظمة التواصلية، وفي ذلك خطوة لاستيعاب لغة العلم. يمكننا، إذن، استخراج لفظة"سماعة"، وهي الجهاز الطبي المعروف، و"سمعي – بصري"، وهو التعريف العربي المقابل للفظة (audio –visuel) بالفرنسية. أما فيما يتعلق بالنحت، فتزخر العربية اليوم بالاختصارات، وهي كلمات موجزة شائعة ومتفق عليها، على شاكلة:"واس"،"وفا"،"سونا"،"سانا"،"سابك"وما إلى ذلك، في دلالة واضحة على أن للعربية القدرة، شأنها شأن بقية اللغات، على تسمية الأشياء والتعبير عن المعاني بأقل قدر من الألفاظ. يمكن كذلك استنباط الكثير من الكلمات المجازية عن طريق الاستعانة بالأجناس الثلاثة (الحيوان، النبات والجماد)، كما يدل على ذلك إطلاق لفظة "الشبكة العنكبوتية"على"الأنترنت"، وقد سبقتها ألفاظ عدة مثل: السيارة، الغواصة، المدمرة، الغسالة، وغيرها كثير.

وبما أن اللغة في حالة حراك دائم، وأن الواقع يفرض عليها دوماً مواكبة المستجدات واستنباط المسميات لما ينتج، فلا يمكن، والحالة هذه، التقيد الأعمى بمعايير العجمة التي قال بها الأقدمون، بسبب أن هؤلاء الأقدمين لم يعاصروا هذا الكم الهائل من المخترعات التي نشهدها اليوم. ينبغي، إذن، عدم الوقوف طويلاً أمام السؤال: هل هذه اللفظة تجوز، أم لا تجوز؟، إذ أصبح المعيار الوحيد لصلاح الكلمة من بطلانها، هو خفتها على اللسان، طلاوة جرسها، ذيوعها، وتقبل الجمهور لها كما سبقت

الإشارة لذلك. لا يعني هذا القول، بالطبع، إغفال اجتهادات الأقدمين، وما خلفوه من معايير قد تصلح حتى في هذا العصر. ففي السابق:

"اقتضت علوم الفقه والحديث والتفسير وغيرها (وتسمى العلوم (النقلية) وضع مصطلحات عديدة استنبطوها من صلب اللغة العربية، بوسائل الاشتقاق والمجاز والتضمين، وتركوا لنا في كتبهم النفيسة كنزاً من ذخائر المصطلحات وأعلاقها، يجب علينا أن نستعين بها في سن القوانين الحديثة" (١٧).

الخاتمة:

سعينا جهدنا في الابتعاد عن النمط المعهود في معالجة قضية التعريب، ألا وهو تتبع تطوره منذ أقدم الأزمان إلى يومنا هذا. آثرنا، عوضاً عن ذلك، إظهار الفروق التي تبدو متداخلة في كتابات الباحثين فيما يتعلق بتعريف كل من الترجمة والتعريب. إذ يقول هذا أن الترجمة تختص بنقل الأفكار والموروث الحضاري من لغة لأخرى، بينما يتلخص التعريب في العمل على إيجاد المقابل العربي للفظة الأجنبية. ويقول آخر عكس ذلك. وينبري ثالث للقول بأن التعريب وعاء شامل ينقل الحضارة، ويزود الجمهور بالمقابل العربي للمصطلح الأجنبي.

تعرضنا، عقب ذلك، لتعريف المصطلح ذاته والجهات المناط بها صياغته، وهل نجحت في مهمتها، وما هي الأسباب التي تكمن وراء إخفاقاتها. تطرقنا كذلك للدور الذي يلعبه المصطلح في الحياة اليومية للمواطن، وهل يكتفي الجمهور بما يُفرض عليه من مصطلحات، أم هل تراه يبادر بصنعها واستنباطها بنفسه. تطرق البحث إلى المصاعب الفعلية الآنية التي تجابه التعريب، سواء من حيث عدم كفاءة المعجم العربي في تقديم العون المأمول للمترجم، أو من حيث الدور الذي تلعبه اللهجات العامية والاختلافات في استخدام الفصحى بين البلاد العربية والتباين في الرؤى وفي مفهوم التعريب بين المشرق والمغرب العربيين.

إذا أفلح هذا العمل في توجيه أنظار الباحثين للتركيز على التحديات المعاصرة للتعريب وصناعة المصطلح، وتقليل الاهتمام بالجانب التاريخي للقضية على الرغم من أهميته، يكون هذا الجهد المتواضع قد حقق هدفه الرئيس.

الهوامش

١. خورشيد، إبراهيم زكي، الترجمة ومشكلاتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م

٢. الرباع، د. سامي، تعريب الدخيل على اللغة، الفيصل،١٠٧، ١٩٨٦م

٣. المصدر السابق.

٤. أ. د. عبد الله بن حمد الحميدان، جوجل،"قناديل الفكر والترجمة"، الترجمة والتعريب.

٥. المصدر السابق.

٦. محمود، إبراهيم،"اللغة مكون أساسي من مكونات هويات الأمم"تعريب التعليم العالي، دار آفاق للنشر،عمان، ١٩٩٤، ص.٤٦

٧. راجع مقررات مؤتمر التعريب السابع،الخرطوم،٢٣/نوفمبر ١٩٩٤م

٨. ابن منظور، لسان العرب، بيروت للطباعة والنشر، المجلد الرابع، ص.٣٩٤

٩. المصدر السابق، ص.٥٠٨

١٠. المعجم الوسيط:إعداد وطبع مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٢م

١١. د.محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م، ص٢٣٦

١٢. إبراهيم الجندي، بيروت تايمز، العدد ٩٥٢، ٢٥ نوفمبر - ٢ ديسمبر، ص. ٢٤ (معاينة المقال في موقع جوجل:العامية والفصحى في العالم العربي)

١٣. د. محمد حسن عبد العزيز، مصدر سابق، صص. ٢٦٩- ٢٧٠

١٤. المصدر السابق، ص.٢٧٠

١٥. أ. د. صالح بلعيد، التعريب، مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، السنة التاسعة،العددالثامن عشر، ديسمبر ١٩٩٩م،ص. ٣٣

١٦. الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، ١٩٦٥م

١٧. المصدر السابق، ص.٢٢

المصادر والمراجع

مراجع عامة بالعربية:

- إبراهيم الجندي، بيروت تايمز، العدد ٩٥٢، ٢٥ نوفمبر - ٢ ديسمبر٢٤ (معاينة المقال في موقع جوجل:العامية والفصحى في العالم العربي)
- ابن منظور، لسان العرب، بيروت للطباعة والنشر، المجلد الرابع
- الحمزاوي، د. محمد رشاد، (ألفاظ معربة)، البحوث والمحاضرات، دورة ٣٠
- خورشيد، إبراهيم زكي، الترجمة ومشكلاتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م
- الرباع، د. سامي، تعريب الدخيل على اللغة، الفيصل،١٠٧، ١٩٨٦م
- رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة د. محمد سليم النعيمي، وزارة الثقافة العراقية، بغداد ١٩٧٨م
- الشدياق، أحمد فارس، العربية لغة العلوم والتقنية، الدمام/ السعودية ١٩٨٣م
- الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، ١٩٦٥م
- صابر، د. محي الدين، الأبعاد الحضارية للتعريب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢م
- صالح بلعيد، التعريب، مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، السنة التاسعة، العددالثامن عشر، ديسمبر ١٩٩٩م
- عبد الله بن حمد الحميدان، جوجل،"قناديل الفكر والترجمة"، الترجمة والتعريب.

- عيد، د. محمد، المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، ١٩٨٠م
- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م،
- محمود، إبراهيم،"اللغة مكون أساسي من مكونات هويات الأمم"تعريب التعليم العالي، دار آفاق للنشر،عمان، ١٩٩٤م
- المصطلح العلمي ووحدة الفكر، ندوة اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤م
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٦٥م
- المعجم الوسيط:إعداد وطبع مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٢م
- مقررات مؤتمر التعريب السابع،الخرطوم،٢٣/نوفمبر ١٩٩٤م
- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتبسيطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م

مراجع عامة وقواميس أجنبية:

- Bassnett, S. 1991. *Translation Studies.* NewYork.
- Belyan, S. 2002. *Dictionnaire Informatique d' abréviation.* Paris.
- Délisle, J. 1992. Les manuels de traduction: essais de classification. *Traduction, terminologie, rédaction*, vol. 5, n° 1, PP. 17-47
- Maillot, J. 1969. *La traduction scientifique et technique.* Paris. Eyrolles, 196
- Mounin, G. 1963 *Les problèmes théoriques de la traduction*, Gallimard, Paris.
- Newmark, P. 1981. *Approaches to Translation.* Pergamon Press.
- Reig, D. 1983-1986. *Dictionnaire Arabe - Français / Français – Arabe*, Larousse, Paris..

شكر:

الشكر موصول لمركز البحوث كلية اللغات و الترجمة/عمادة البحث العلمي جامعة الملك سعود علي الدعم المقدم لإنجاز هذا البحث.